

Distr.
GENERAL

S/24188
26 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير إضافي مقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٥٢ (١٩٩٢)

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم إلى مجلس الأمن في إطار الفقرة ١٢ من القرار ٧٥٢ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢ الذي طلب المجلس فيه إلى الأمين العام من جملة أمور "أن يضمن اضطلاع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بكامل مسؤولياتها في جميع المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن وأن يشجع جميع الأطراف والجهات المعنية الأخرى على حل أي مشاكل متبقية في هذا الصدد". والتقرير يتضمن المعلومات المتاحة للأمانة العامة حتى الساعة ١٢/٠٠ من يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، بتوقيت نيويورك .

أولا - "المناطق الوردية"

٢ - أشرت في تقريرتي المؤرخين في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ (S/23844) و ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ (S/23900) اللذين قدمتهما إلى المجلس ، إلى مشكلة مناطق معينة في كرواتيا كانت تخضع آنذاك لسيطرة الجيش الشعبي اليوغوسلافي والمأهولة بالمصرب عموماً ، ولكنها تقع خارج الحدود المتفق عليها للمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وقد ألحّت سلطات بلغراد بشدة على ضم هذه المناطق ، التي باتت تعرف باسم "المناطق الوردية" إلى المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وإلا فإن الصربيين المقيمين فيها ، حسب قول تلك السلطات ، سيقاومون بقوة عودة السلطة الكرواتية إليها بعد انسحاب الجيش الشعبي اليوغوسلافي منها . وفي تلك الحالة ، سترفض وحدات الدفاع الإقليمية الموجودة في المناطق المجاورة المشمولة بحماية الأمم المتحدة التخلي عن أخوانها الصربيين ، وسيؤدي ذلك إلى استئناف القتال على نطاق واسع . وعارضت السلطات الكرواتية بنفس الشدة إجراء أي تغييرات في حدود المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وأشرت في تقريرتي (الاشنين) إلى أن جميع المحاولات التي قام بها السيد مارك غولدينغ ، وكيل الأمين العام لعمليات صيانة السلم ، والفريق ساتيش

نامبيار ، قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، لم تنجح في التقريب بين هذين الموقفين .

٢ - ومساءلة "المناطق الوردية" تتسم بتعقد بالغ . والمشكلة على أشدها في المناطق المتاخمة للقطاعين الشمالي والجنوبي على وجه الخصوص . ومع ذلك ، فإن السلطات الكرواتية محقة في تفسيرها للخطة التي أقرها مجلس الأمن والتي لا تنص على إجراء تغيير في حدود المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، فيما عدا التعديلات الطفيفة المنوه عنها في الجملة الأخيرة من الفقرة ٩ من المرفق الثالث للوثيقة S/23280 . ولهذا فهي ليست ملزمة بالموافقة على تعديل الحدود المتفق عليها في هذين القطاعين من أجل تطويق هذه المشكلة . وفي ظل هذه الظروف ، اتفق مع الرأي القائل إنه ليس هناك أي بديل سوى الإيعاز للفريق نامبيار بوزع وتولي مسؤولياته في جميع المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وفقا للخطة ، مع القيام في الوقت نفسه بمناشدة الجيش الشعبي اليوغوسلافي والسلطات الصربية المحلية باستخدام نفوذهما لتهدئة مخاوف الجاليات الصربية التي ستجد نفسها خارج هذه المناطق ، وبضمان تجرييد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة من السلاح وفقا للخطة .

ثانيا - تولى المسؤولية

٤ - تأسيسا على ذلك ، تولت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة مسؤولياتها الكاملة في القطاع الشرقي في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢ ، ومضت لتقوم بالشئ ذاته في القطاع الغربي في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وفي الوقت نفسه ، واصل قائد القوة ، عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٧٥٢ (١٩٩٢) ، البحث مع الاطراف عن إمكانية العثور على حل ما للمسألة المبينة أعلاه ، على نحو يضمن أيضا المصالح الأساسية لكلا الطرفين . وخلال الوقت ذاته كذلك ، سحب الجيش الشعبي اليوغوسلافي أخيرا معظم قواته من المناطق قيد البحث وخلف وراءه في نفس الوقت كثيرا من أفراده وكميات كبيرة من معداتهم ، ووضعت بقية أعضاء الجيش الشعبي اليوغوسلافي تحت قيادة وسلطة قوات الدفاع الإقليمية المحلية .

٥ - وعقد الفريق نامبيار وكبار مساعديه جولات كثيرة من المحادثات سعيًا وراء الوصول إلى حل توفيقي قابل للتحقيق نوعا ما ، وذلك في اجتماعات عقدت مع الجانبين في بلغراد وزغرب وكنين وزادار . وحضر بعض هذه الاجتماعات كذلك أعضاء كبار الرتبة من بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي . وازدادت ، خلال الشهر الأخير ، حدة

التوتر في المناطق المتاخمة للقطاعين الشمالي والجنوبي ، وذلك في ضوء التوقعات القائلة بقرب تولي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لسلطتها . وسيكون من المصعب جدا ، حسب تقييم قائد القوة وقادة القطاعات التابعين له ، أن تتولى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة مسؤولياتها الكاملة في القطاعين الشمالي والجنوبي ، ريثما يتم العثور على حل لمسألة المناطق المتاخمة هذه .

ثالثا - التطورات الأخيرة

٦ - في ١ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وباتفاق كلا الطرفين ، أوعز قائد القوة إلى الأفرقة العسكرية وأفرقة الشرطة في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بالتحرك إلى "المناطق الوردية" للشروع في أنشطة الاستطلاع والدوريات ، الأولية ، إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي . وفي حين ساعد هذا الأمر على التخفيف من مستوى التوتر المتصاعد ، تفاقمّت الحالة من جديد بفعل التطورات التي شهدتها المنطقة ككل ، بما في ذلك بعض البيانات التي أدلى بها زعماء وطنيون . وبعد أن بدا أن تقدما قد تحقق في المناقشات التي تجري في العواصم ، ومحليا ، بدأت الأطراف تتعنت في مواقفها من جديد . ومع ذلك أعلن قائد القوة عن اعتزامه مباشرة المسؤولية في القطاعين الشمالي والجنوبي في ٢٥ حزيران/يونيه .

٧ - وفي ٢١ حزيران/يونيه ، هاجم الجيش الكرواتي مواقع قوة الدفاع الإقليمية الصربية قرب درنيس في "المنطقة الوردية" جنوب القطاع الجنوبي ، وتحرك إلى الامام عدة كيلومترات ، مما أدى إلى قيام الصرب بالرد بقصف مدينة سيبينيك ، وإلى قيام الكرواتيين في ٢٢ حزيران/يونيه ، بشن قصف مضاد لكينين داخل القطاع الجنوبي . وتقدم الجيش الكرواتي ، الذي تقدر قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة أنه جرى بواسطة لواءين وبشكل جيد التخطيط ، هو التقدم الثاني الذي يحدث خلال الشهر الماضي في هذه المنطقة . وقد خرق كلاهما اتفاق سراييفو المبرم في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والذي ينظم وسائل تنفيذ وقف إطلاق النار . وقد احتجت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وبعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي على ذلك ، ودعت كل منهما إلى انسحاب الجيش الكرواتي إلى خط المواجهة السابق .

٨ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه ، أبلغ القائد العسكري لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في القطاع الجنوبي عن تصاعد التوتر ، وعن تعبئة عامة في الجانب الصربي ، وتزايد كثافة القصف من كلا الجانبين . ووقعت خسائر بشرية فادحة وأفادت التقارير أن

أحدى قوات الدفاع الإقليمي الصربية قد شنت هجوما مضادا . ورأى قائد القطاع أن هناك خطورة الآن في أن يمتد النزاع ليشمل "المناطق الوردية" بأكملها .

٩ - وناقش الجنرال نامبيار هذه المسائل مع نائب رئيس الوزراء في حكومة جمهورية كرواتيا ، الدكتور ميلان راملجك ، ومع رئيس الأركان ، الجنرال انطون توش ، في اجتماع عقد في زغرب في ٢٣ حزيران/يونيه . وأشارت السلطات الكرواتية إلى أن العملية التي جرت في ٢١ حزيران/يونيه لم تكن بتوجيه من زغرب بل حدث بشكل لم يكن مخططا له كرد فعل على استفزازات صربية متعمدة ومتصاعدة في خلال الايام والاشهر السابقة . ومع ذلك ، لم يتمكن الجيش الكرواتي من تلبية طلب بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بالانسحاب إلى مواقعه السابقة . وأوضح الجنرال نامبيار أن الهجوم الأخير سبب نكسة خطيرة في المساعي التي تبذلها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ الخطة التي وافق عليها مجلس الأمن . وسيكون من الضروري الشروع من جديد في عملية بناء الثقة بين الطرفين . وفي هذه الظروف ، قد يكون من المساهمات المفيدة أن تعقد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة مؤتمرا بشأن مسألة "المناطق الوردية" ، تشترك فيه السلطات الكرواتية فضلا عن ممثلي السكان الصرب في المنطقة ، وبعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي . ولم تقبل الحكومة الكرواتية تلك الفكرة ، قائلة إنه لا يوجد شيء آخر تناقشه . بيد أنها وافقت على إمكانية تواجد مراقبين من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في "المناطق الوردية" بعد تقلد الحكومة السلطة هناك ، من أجل بعث الطمأنينة في نفوس السكان الصرب في هذه المناطق .

١٠ - ثم عقد قائد القوة اجتماعا في ٢٤ حزيران/يونيه مع السيد بوريساف جوفيتش ، رئيس اللجنة الحكومية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للتعاون مع الأمم المتحدة ، أوجز فيه الحالة الراهنة فيما يخص "المناطق الوردية" واحتمالات تولي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة السلطة على القطاعين الشمالي والجنوبي . في ذلك الاجتماع ، ذكر السيد جوفيتش أن من شأن عدم تنفيذ الخطة أن يسفر عن تصاعد النزاع الحالي الذي قد ينتشر أيضا من البوسنة والهرسك ليشمل تلك المناطق وما وراءها . وقال إن سلطاته لا تزال متاحة لايجاد السبل والوسائل الملائمة لحل المشكلة ، ولكن هذه السبل والوسائل ينبغي أن تكون مقبولة للسكان المحليين في "المناطق الوردية" ، والذين يشعرون بخوف شديد من الحكم الكرواتي . وناشد الجنرال نامبيار أن يواصل العمل من أجل ايجاد حل . وبالمثل طلب أحد ممثلي السلطات المحلية في كنين ، وهو الكولونيل سبانوفيتش ، إلى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة أن تتولى في أقرب وقت ممكن

السلطة في المنطقة ككل ، بما في ذلك المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة و "المناطق الوردية" . ووصف ما حدث في الأيام القليلة الماضية ، فزعم أن كرواتيا تنوي شن هجمات جديدة في المنطقة في الأيام المقبلة . وقال إنه لا يمكن في هذه الظروف ، أن يُتوقع من جانبه نزع السلاح والانسحاب . وذكر أن سلطاته ترحب بأي مقترح تتقدم به قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل ؛ ومع ذلك فهو يود أن تبقى مسألة إعادة سلطة الحكومة الكرواتية في "المناطق الوردية" مفتوحة . وقال الجنرال نامبيار أنه يبلغني الآن بتدهور الحالة ، وينادي بتوخي أقصى قدر من ضبط النفس في هذا الوقت .

رابعاً - الملاحظات

١١ - مع مراعاة هذه الظروف كلها ، والمناقشات الشاملة التي دارت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة مع جميع الأطراف المعنية ، توصل قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة إلى بعض النتائج ، التي أؤيدها تماما ، والتي أرى ضرورة عرضها على مجلس الأمن لينظر فيها .

١٢ - أولاً ، إن إعادة السلطة الكرواتية إلى "المناطق الوردية" دون إعداد فحّال وإحلال الثقة من جديد بين مكانها لا تبدو الآن أمراً قابلاً للتحقيق دون التعرض لخطر جسيم يتمثل في امتئاف النزاع المسلح . فكل الجانبين متخوفان من نوايا بعضهما بعضاً ، كما التهبّت الحالة في الآونة الأخيرة بالأجراءات التي اتخذها الطرفان . والتأكيدات التي قدمتها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة إلى القيادة الصربية في المنطقة بأن إعادة السلطة الكرواتية إلى "المناطق الوردية" ستكون عملية تدريجية ومدنية أساساً وتحت مراقبة دولية ، قد تقوّض بفعل الهجوم العسكري الكرواتي الأخير . وسلوك القوات الصربية ، بدورها ، لا يبشر باحتمالات حدوث انسحاب منظم للعناصر المسلحة من المنطقة .

١٣ - ثانياً ، إن عدم الاستقرار الناجم في القطاعين الشمالي والجنوبي عن الحالة في "المناطق الوردية" قد تفاقم بفعل النزاع المحتدم في المناطق المتاخمة لليوسنة والهرمك . وكما ذكرت في تقريرتي السابق (S/24100 ، الفقرة ٢٥) فإن هذا الأمر يؤكد أيضاً الحالة الطارئة الإنسانية التي ألمت بمئة خاصة بالغثاّت الضعيفة في القطاعين المعنيين .

١٤ - ثالثاً ، لو ظلت مسألة "المناطق الوردية" بلا حل ستكون احتمالات نجاح قوة الحماية في تولي المسؤولية في القطاعين ، وتنفيذ الخطة التي وافق عليها مجلس الأمن . وأول هدف لقوة الحماية هو نزع سلاح القوات شبه العسكرية وغير النظامية وتسريحها ؛ وإن محاولة تحقيق ذلك في ظروف تجري فيها تعبئة عامة أمر من شأن أن يقوّض بشدة الثقة في قوة الحماية . فهي ، بوصفها عملية لحفظ السلم ، تعتمد على تعاون السلطات في القطاعين الشمالي والجنوبي . ولا يحتمل أن يتحقق هذا التعاون لو ظلت الاضطرابات تسود "المناطق الوردية" .

١٥ - وفي ظل هذه الظروف يتعين وضع سلسلة من التدابير تتخذ بإشراف قوة الحماية لإتاحة فرص معقولة لتلافي استمرار النزاع وتحقيق استقرار الحالة . وإلى حين موافقة المجلس على هذه التدابير أُخّرت قوة الحماية توليها للمسؤولية في القطاعين الشمالي والجنوبي .

١٦ - وبناء على توصية من قائد القوة اقترح اتخاذ الإجراءات التالية :

(أ) إنشاء لجنة مشتركة برئاسة قوة الحماية ، مؤلفة من ممثلين لحكومة جمهورية كرواتيا وللسلطات المحلية في المنطق ، يشترك فيها بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي ، للإشراف على عملية استعادة الحكومة الكرواتية للسلطة في "المناطق الوردية" ، ومراقبتها ؛

(ب) تولي قوة الحماية كامل مسؤولياتها في القطاعين الشمالي والجنوبي بأسرع ما يمكن والاضطلاع بمهام المراقبة في "المناطق الوردية" في نفس الوقت . والانسحاب الفوري للجيش الكرواتي وقوات الدفاع الإقليمية وأي وحدات غير نظامية من "المناطق الوردية" ، بما في ذلك منطقة الفارة التي حدثت في ٢١ حزيران/يونيه . ولا تدخل مثل هذه العناصر "المناطق الوردية" مرة ثانية ، ويتحقق المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة من انسحابهم (باستثناء العناصر التي تُحل وتُسرح داخل هذه المناطق) . ووفقاً للخطة التي وافق عليها مجلس الأمن ، تُسحب أيضاً أي عناصر باقية من الجيش الشعبي اليوغوسلافي إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . (وفي هذا الصدد ، يتعين أن يضمن الطرفان المرور الآمن للانسحاب الجوا من مطار أوديينا في القطاع الجنوبي ، بالنظر إلى تعذر الانسحاب الآن على الطرق البرية . ولنفس هذا السبب يتعين وضع جميع المعدات الثقيلة التي سيسحبها الجيش الشعبي اليوغوسلافي في عهدة قوة الحماية إلى حين إمكان نقلها) ؛

(ج) وفي ظل هذه الظروف يتراجع الجيش الكرواتي عن خط المواجهة الحالي بطريقه وإلى مسافة تحددها اللجنة المشتركة ، ويوزع عدد مناسب من المراقبين العسكريين للأمم المتحدة على طول خط المواجهة وداخل "المناطق الوردية" ، وتُسيّر دوريات من القطاعين الشمالي والجنوبي ؛

(د) تُوزع الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء "المناطق الوردية" لمراقبة محافظة قوات الشرطة الحالية على القانون والنظام ، مع الاهتمام بصفة خاصة بسلامة ما قد يوجد من الأقليات في المناطق . وفي الوقت الذي تراه قوة الحماية مناسبة ، لكن بأسرع ما يمكن ، تشرف الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة على استعادة الشرطة الكرواتية للسلطة وإعادة إنشاء الشرطة المحلية بشكل يتناسب مع التكوين الديمغرافي للمناطق قبل نشوب النزاع ؛

(هـ) يُوزع أفراد بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي على جانبي خط المواجهة لكن خارج المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة على أساس نظام لتقسيم العمل بينها وبين قوة الحماية يتفق عليه داخل اللجنة المشتركة ؛

(و) قبل إقرار السلطة الكرواتية في "المناطق الوردية" ، تصدر حكومة كرواتيا عفوا عاما فيما يتعلق بالأحداث المتصلة بالنزاع ، وبذلك تساعد أيضا على إشاعة جو من الأمن يعود فيه المشردون إلى ديارهم .

١٧ - وتنفذ التدابير المذكورة أعلاه تحت سلطة وإشراف قوة الحماية . وترمي هذه التدابير إلى كفالة إقرار تدريجي مراقب دوليا لسلطة الحكومة الكرواتية في منطقة تسيطر عليها حاليا القوات الصربية ويقتننها سكان صربيون كثيرون ، وذلك بطريقة تقلل إلى أدنى حد ممكن من خطر استمرار القتال وازدياد تزعزع الاستقرار في المنطقة المجاورة . وتنفيذ هذه التدابير يتطلب تعزيز قوة الحماية بإضافة نحو ٦٠ مراقبا عسكريا ، و ١٢٠ فردا إلى الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة .

١٨ - وقد ناقش قائد القوة مختلف هذه التدابير مع الطرفين . وكان كل من الطرفين قد قبل بعض العناصر الواردة في الفقرة ١٦ أعلاه في وقت أو آخر لكن لم يقبلها جميعا في وقت واحد أي منهما . وإنني أدرك أن لهذه التدابير جوانب لن تعجب طرف أو آخر من الطرفين ، وأدرك ، على وجه الخصوص ، أن حكومة جمهورية كرواتيا متمسكة بشدة بالرأي الذي مفاده أن استعادة سلطتها في "المناطق الوردية" تتعلق بإقليمها ذي السيادة وليس محل تفاوض مع أطراف أخرى . بيد أنني أشعر أنني مضطر إلى أن أشير أن اتخاذ

السلطات الكرواتية إجراء من جانب واحد في هذه المناطق كما حدث في أوائل هذا الأسبوع يُرجح أن يكون له أثر مزعزع للاستقرار بشدة في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، وأن يعرض بقاء قوة الحماية للخطر ، وهي عملية استثمر فيها المجتمع الدولي جهودا وموارد كبيرة . وسيكون لانتهيار الخطة التي وافق عليها مجلس الأمن في القطاعين الشمالي والجنوبي عواقب وخيمة لا في المناطق الأخرى المشمولة بحماية الأمم المتحدة فحسب بل في جميع أنحاء المنطقة أيضا .

١٩ - ولذا أوصى بأن يؤيد مجلس الأمن الإجراءات المقترحة في الفقرة ١٦ أعلاه ، وأن يناشد جميع الأطراف أن تتعاون تعاوناً تاماً مع قوة الحماية في تنفيذها . ولكي تتاح للسلم فرص حقيقية في هذه المنطقة يتعين استعادة الثقة المتبادلة ، وهذا ما لا يمكن أن يتحقق دون أن تكون لدى كلا الطرفين رغبة حقيقية في التوصل إلى حلول توفيقية ، يُساندها تأييد مستمر من المجتمع الدولي .

- - - - -